

التوجه الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية:

تشخيص التحولات الراهنة واستشراف آفاق التموقع الإقليمي والدولي

**The Economic Orientation of Algerian Diplomacy:
Diagnosing Current Transformations and Forecasting Regional and
International Positioning Prospect**

حنيفر خديجة *

جامعة عمار ثلجي - الأغواط

khedidjarayane@gmail.com



- تاريخ النشر: 2026/06/05

- تاريخ القبول: 2026/05/30

- تاريخ الإرسال: 2026/04/21

ملخص:

تحلل هذه الدراسة التوجه الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في ضوء التحولات البنيوية منذ 2019، عبر منهج وصفي تحليلي يتناول ثلاثة مستويات: المفاهيمي والتشخيصي والاستشرافي، وتبين أن إصلاحات الاستثمار 2022 والتحولات في الفضاءين الإفريقي والمتوسطي جعلت من التوجه الاقتصادي رافعة مركزية في السياسة الخارجية الجزائرية، غير أن فعاليته مشروطة بتطوير أدوات الدبلوماسية الاقتصادية وتفعيل التكامل الإقليمي. وتختتم بتوصيات مؤسسية لتعزيز التموقع الإقليمي والدولي للجزائر.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، التوجه الاقتصادي، السياسة الخارجية الجزائرية، التحولات الإقليمية، التموقع الإقليمي والدولي.

ABSTRACT:

This study analyses Algeria's growing economic diplomacy since 2019 across conceptual, diagnostic, and prospective levels. The 2022 Investment Law and African-Mediterranean geopolitical shifts have established economic orientation as a central lever of foreign policy, contingent on stronger diplomatic tools and regional integration. Institutional recommendations are proposed to enhance Algeria's positioning.

key words: Economic diplomacy; economic orientation; Algerian foreign policy; regional transformations; regional and international positioning.

مقدمة:

يشهد النظام الدولي تحولات بنيوية عميقة أعادت تشكيل أنماط التفاعل بين الفواعل الدولية، ودفعت الدول إلى إعادة تقييم استراتيجياتها وأدوات نفوذها. وفي ظل تصاعد الترابط الاقتصادي العالمي والمنافسة الجيواقتصادية، برزت الدبلوماسية الاقتصادية كآلية محورية لتعزيز مقدرات الدول وبناء تموقعها الإقليمي والدولي، إذ أثبتت التجارب أن الانتقال من المقاربة السياسية-الأمنية إلى البراغماتية الاقتصادية أصبح أساسا لإدارة القوة الوطنية وصياغة المكانة الدولية.

ولم تعد السياسة الخارجية تقاس بالنفوذ السياسي فحسب، بل بقدرة الدول على توظيف مواردها الاقتصادية وتنويع شراكاتها واستقطاب الاستثمارات لإعادة تشكيل مجالها الحيوي، وقد أبرزت هذه التحولات الجيواقتصاد كإطار مرجعي لفهم تموضع الدول، وفي هذا السياق، تبنت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولا واضحا نحو الاقتصاد في سياستها الخارجية، يركز على تفعيل الجذب الاستثماري وتوسيع الشراكات الطاقوية والانفتاح على مبادرات التعاون الإقليمي، استجابة لمتغيرات داخلية وخارجية مترامنة.

ويأتي هذا التحول استجابة لضغوط راهنة، أبرزها إعادة تشكيل أسواق الطاقة، وصعود فواعل اقتصادية غير تقليدية، والتحول نحو الطاقات المتجددة، وتصاعد التنافس حول الممرات الجيواستراتيجية، وتطرح هذه الديناميكية تساؤلات حول انعكاس التوجه الاقتصادي على تموقع الجزائر الإقليمي والدولي، لا سيما في الساحل الإفريقي والفضاءين المغربي والمتوسطي حيث تُعاد رسم الأدوار ويشتد التنافس بين القوى الصاعدة.

انطلاقا من هذا السياق تتمحور الإشكالية الأساسية للدراسة حول:

كيف ساهم التوجه الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في إعادة تشكيل تموقع الجزائر الإقليمي والدولي في ظل التحولات الراهنة؟

من هذه الإشكالية تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو المفهوم والأبعاد الأساسية للتوجه الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية، وما هي الأدوات التي تعتمد عليها؟
- ما هي أبرز التحولات الداخلية والخارجية الراهنة التي عززت التوجه الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية؟
- ما هي مظاهر وإنجازات التوجه الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي خلال الفترة الأخيرة؟
- ما هي السيناريوهات المحتملة لتموقع الجزائر الإقليمي والدولي، وما هي شروط نجاح التوجه الاقتصادي في تحقيق أهدافه؟

تنبع أهمية هذه الدراسة من تقديمها مقارنة نقدية للتحويلات في الشؤون الخارجية الجزائرية بمكوناتها الاقتصادية، ومعالجتها لشغرة معرفية تتعلق بالدور المتعاظم للدبلوماسية الاقتصادية في الدول الريفية الساعية إلى تنويع اقتصادها، فضلا عن تقييمها الموضوعي للأدوات الدبلوماسية المتاحة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي لتفسير المعطيات وتقديم قراءة معمقة للقضايا المدروسة، إلى جانب المنهج الاستشرافي لصياغة توقعات مستقبلية مبنية على التحويلات الراهنة، بما يدعم بلورة توصيات قابلة للتطبيق.

للإجابة عن الإشكالية، تنتظم الدراسة في ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي للتوجه الاقتصادي للدبلوماسية عبر معالجة مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها، ومفهوم التوجه الاقتصادي، وخصوصية الحالة الجزائرية. ويشخص المبحث الثاني التحويلات الراهنة من خلال التحويلات الداخلية والإقليمية وتحليلاتها في الممارسة. ويستشرف المبحث الثالث آفاق التموقع الإقليمي والدولي عبر سيناريوهات التموقع وشروط نجاح التوجه الاقتصادي.

الفرضيات:

- يُشكّل تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية استجابةً لديناميكيتين متزامنتين بعد 2019: الإصلاحات الاقتصادية الداخلية من جهة، وإعادة تشكّل البيئة الإقليمية والدولية من جهة أخرى.
- تركز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على شراكات استراتيجية متعددة الأبعاد، تنصدها الطاقة والمشاريع البنيوية الكبرى، إلى جانب الانفتاح على الشركاء الآسيويين والعمق الإفريقي.
- يتوقف نجاح التموقع الإقليمي والدولي المستقبلي للجزائر على ثلاثة شروط متكاملة: استدامة الإصلاحات الهيكلية الداخلية، وتطوير كفاءة الشبكة الدبلوماسية الاقتصادية، وترسيخ الأولوية الإفريقية بوصفها خيارا بنويا.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتوجه الاقتصادي للدبلوماسية

يتزايد الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية بوصفها مدخلا تحليليا لفهم تحولات النسق الدولي، إذ أدت العولمة إلى تسارع الترابط الاقتصادي وأعادت تعريف أدوار السياسة الخارجية، محولة الاقتصاد من متغير تابع إلى عنصر مركزي في صياغة سلوك الدولة. وبذلك أصبح التوجه الاقتصادي ركيزة للدبلوماسية وأداة استراتيجية لإدارة المصالح وتوسيع النفوذ، ويهدف هذا المبحث إلى تفكيك الأسس النظرية والمفاهيمية لهذا التحول، عبر تناول الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها، ومفهوم التوجه الاقتصادي، وملاحظته في الجزائر قبل 2019 وبعدها.

المطلب الأول: الدبلوماسية الاقتصادية المفهوم والأبعاد

أولا: تعريف عام:

تشير الدبلوماسية الاقتصادية إلى استخدام الدولة لأدواتها الدبلوماسية لتحقيق أهداف اقتصادية، عبر تعزيز المبادلات التجارية وجذب الاستثمارات وتوسيع النفوذ الاقتصادي، وتمثل تداخلا بين الاقتصاد السياسي الدولي

والسياسة الخارجية، إذ تُدار المصالح القومية عبر أدوات غير صلبة كالتفاوض الاقتصادي وبناء الشراكات وإبرام الاتفاقيات التجارية والاستثمارية. ويعرفها جيف بيريدج وألان جيمس بأنها "تلك الدبلوماسية المتعلقة بمسائل السياسة الاقتصادية"، فيما يعرفها باحثون آخرون بأنها "وسيلة تسعى من خلالها الدولة لجذب الاستثمارات والقروض والمساعدات وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال علاقاتها الدولية"¹، وبأنها "أداة مركزية في تنفيذ السياسة الخارجية المعاصرة للدولة مستخدمة أدوات اقتصادية وأساليب دبلوماسية حديثة لتحقيق مصالح وطنية"².

ثانياً: أهم أدواتها:

للدبلوماسية الاقتصادية عدة أدوات تختلف حسب اختلاف الدول والأنظمة السياسية وقدراتها، ومن أبرزها الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف التي تضمن تسيير المبادلات التجارية وتساهم في تسهيل فتح الأسواق الجديدة، والمعارض الاقتصادية وبعثات رجال الأعمال التي تعد أساس الربط بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن المساعدات الاقتصادية والتمويل الذي يعتبر الوسيلة الأساسية لتوسيع النفوذ الجيوسياسي. كما تشمل هذه الأدوات استراتيجيات الجذب الاستثماري من خلال العمل على تحسين بيئة الاستثمار وتشجيعه وتقديم الحوافز للمستثمرين، إلى جانب الشركات الاقتصادية الكبرى خاصة في قطاعي الاتصالات والطاقة كونها فواعل اقتصادية تدعم السياسة الخارجية.

ثالثاً: مكانتها في العلاقات الدولية:

تزايدت مكانة الدبلوماسية الاقتصادية داخل العلاقات الدولية نتيجة بروز الاقتصاد كمحدد مركزي للقوة الوطنية فمع نهاية الحرب الباردة وصعود المقاربة الليبرالية الجديدة التي ترفع من دور الأسواق ومع بروز الجيواقتصاد كإطار تحليلي يربط بين أهداف الدول وتوظيف الاقتصاد في التموقع الإقليمي والدولي. عرفت المكانة التي تحتلها الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية كما أصبحت العلاقات الاقتصادية مدخلاً أساسياً لإعادة ترتيب التحالفات وخلق وإيجاد شبكات للتأثير خصوصاً في مناطق التنافس الجيواستراتيجي ولم تعد القوة الصلبة وحدها من تضمن النفوذ بل أصبح الاقتصاد كقوة ناعمة هو من يعيد هندسة مكانة الدول داخل النظام الدولي.

المطلب الثاني: مفهوم التوجه الاقتصادي في السياسة الخارجية

أولاً: تعريف التوجه الاقتصادي:

يشير التوجه الاقتصادي في السياسة الخارجية إلى تخصيص الدولة لأولويات اقتصادية واضحة ضمن إستراتيجيتها الدبلوماسية بحيث تصبح الأهداف الاقتصادية مثل جلب الاستثمارات وتنويع الشركاء وتأمين الموارد جزءاً من صنع القرار الخارجي³.

1- برحو نادية وجلطي غالم، أهمية ودور الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 9، العدد 2.

2- سعدون أ. ومحي الدين صفى، الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، المجلة الجامعية، العدد 37.

3- Hill, Christopher, *The Changing Politics of Foreign Policy*, Palgrave Macmillan, 2003.

ويعد هذا التوجه انعكاسا لتغيير السياسة الخارجية وانتقالها من السياسة الأمنية إلى سياسة التنمية الاقتصادية وفقا لأدبيات المتقدمة في الاقتصاد السياسي الدولي كما عند Baldwin / Hocking / Bayne Woolcock. يستخدم مفهوم التوجه الاقتصادي للإشارة إلى "مجموعة الأولويات والاختيارات الاستراتيجية التي تعتمد عليها الدولة في سياستها الخارجية من أجل توجيه علاقاتها الدولية لخدمة أهداف اقتصادية عبر تعزيز التجارة والاستثمار والنفاذ إلى الأسواق وتأمين الموارد واستخدام أدوات القوة الاقتصادية في التفاوض والتأثير". هنا التوجه الاقتصادي ليس وسيلة داخلية بل منظور خارجي يحدد كيف تستخدم الدولة أدواتها الدبلوماسية لتعزيز المكاسب الاقتصادية.

ثانيا: المؤشرات:

يقاس التوجه الاقتصادي من مجموعة من المؤشرات أهمها:

- حجم الاتفاقيات الاقتصادية الخارجية سنويا.
- مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج.
- تنوع الشراكات التجارية والاستراتيجية.
- هيكل الصادرات وحصتها في الأسواق الدولية.
- مساهمة الشركات الوطنية الكبرى في السياسة الخارجية.
- مكانة الاقتصاد الوطني داخل التكتلات الإقليمية.

المطلب الثالث: التوجه الاقتصادي في الجزائر

أولا: قبل 2019:

تميزت الدبلوماسية الجزائرية قبل 2019 بتغلب الطابع السياسي والأمني عليها مع حضور ضعيف نسبيا للاقتصاد في السياسة الخارجية. المقاربة الجزائرية كانت تقوم أساسا على دعم حركات التحرر والوساطة وعدم الانحياز، بينما كان الاقتصاد عنصرا ثانويا في علاقات الجزائر الخارجية باستثناء الدور الحيوي للطاقة وصادراتها¹.

ثانيا: بعد 2019:

شكلت هذه المرحلة نقطة تحول واضحة، إذ تبنت الجزائر مقاربة براغماتية تقوم على تنويع الشراكات الاقتصادية نحو عمقها الإفريقي والفضاء المتوسطي، وتعزيز دبلوماسية الطاقة عبر تنشيط قطاع المحروقات، فضلا عن إطلاق إصلاحات اقتصادية داخلية يمثل قانون الاستثمار 2022 أبرز تجلياتها. ويضاف إلى ذلك الانخراط الأكثر فعالية في المنظمات الاقتصادية بالمنطقة الإفريقية للتبادل الحر، وتوظيف الاقتصاد كأداة للتموقع الإقليمي في الساحل وإفريقيا الغربية.

1- Aissaoui, Ali, *Algeria Energy Policy: Security of Supply and Regional Integration*, Institute for Energy Studies, 2016.

المبحث الثاني: التوجه الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة

يشهد الاقتصاد الدولي تحولات هيكلية تتمثل في صعود الفضاءات الإقليمية، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد، وتراجع مركزية النظام الاقتصادي الليبرالي التقليدي، مما فرض على الدول إعادة تشكيل أدوات سياساتها الخارجية. وقد شرعت الجزائر في مسار اقتصادي دبلوماسي جديد يقوم على إصلاحات داخلية عميقة ورؤية براغماتية للفضاء الإقليمي والدولي، ويتناول هذا المبحث التحولات الداعمة لهذا التوجه عبر ثلاثة مستويات: الداخلية، والإقليمية، وتحليلات الممارسة.

المطلب الأول: التحولات الداخلية

تعد التحولات الداخلية العامل الأكثر تأثيرا في صياغة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وذلك نابع من إصلاح البنية القانونية والمؤسسية التي تحدد قدرة الدولة على التفاوض وجذب الاستثمارات وتوسيع الشراكات الاقتصادية داخل أجهزة الدولة.

أولا: قانون الاستثمار الجديد 2022 / 2023

جاء قانون الاستثمار رقم 22-18 لسنة 2023 كخطوة مفصلية لإعادة بناء بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتخفيض مدة معالجة الملفات وإلغاء القيود التي كانت تعرقل دخول الاستثمارات الأجنبية خصوصا قاعدة 49/51 في القطاعات غير الاستراتيجية، ويعتبر القانون انتقالا من نموذج الدولة المستثمر إلى نموذج الدولة الموجهة القادرة على خلق مناخ جذاب ومنافس إقليميا¹.

يرى الباحث روبرت لووني: «إن الدول التي تصلح أطر الاستثمار الداخلي تكون أكثر قدرة على بناء دبلوماسية اقتصادية فاعلة لأن جاذبية السوق شرط مسبق لقدرة الدولة على التفاوض الاقتصادي»².

ثانيا: فتح السوق الجزائرية وتوسيع الشراكات:

اتجهت الجزائر إلى فتح السوق تدريجيا أمام الشراكات الصناعية والتكنولوجية، كما أعطت أفضلية للصناعات التحويلية والطاقات المتجددة والنقل اللوجستي، وذلك استجابة لضرورة الانفتاح الاقتصادي التي تفرضها البيئة الدولية الراهنة، ويؤكد بول كروغمان أن "الانفتاح الاقتصادي المدروس يرفع قدرة الاقتصاد على الاندماج في الشبكات الإنتاجية الإقليمية ويمنح الدولة قوة تفاوضية أكبر عبر ما يسمى القوة السوقية"³، وقد سمح هذا التوجه باستقطاب العديد من الشراكات مع دول إفريقية وآسيوية في قطاعات متعددة كالسيارات والصناعات الصيدلانية والميكانيك الدقيقة.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2022). قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار. الجريدة الرسمية رقم 50، 28 يوليو 2022

2- Keohane, Robert and Nye, Joseph, *Power and Interdependence*, Longman, 2001.

3- Krugman, Paul, *International Economics*, Pearson, 2020.

ثالثا: إدماج الدبلوماسية الاقتصادية داخل المؤسسات:

عززت الجزائر حضور الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مديريات اقتصادية في وزارة الشؤون الخارجية، وحدثت أيضا دور الملاحق الاقتصادية في السفارات كما ربطت أداء السلك الدبلوماسي بالمؤشرات الاقتصادية مثل جذب الاستثمارات والترويج للمنتوج الجزائري في الأسواق الخارجية.

تؤكد الباحثة إلهام بوزيد إن: «التحول المؤسساتي يشكل العمود الفقري للدبلوماسية الاقتصادية؛ لأنه ينقل الدولة من منطلق التمثيل السياسي إلى منطلق خلق القيمة الاقتصادية»¹.

المطلب الثاني: التحولات الإقليمية

تشكل التحولات في إفريقيا والساحل والفضاء المتوسطي بيئة مباشرة لإعادة بعث الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وذلك من منطلق وجود تنافس دولي على إفريقيا واختيار أنماط الاستقرار التقليدية في المنطقة هذا ما فرض على الجزائر إعادة قراءة وتحديث مكانتها وموقعها الجيواقتصادي.

أولا: عودة التنافس الدولي في إفريقيا

تشهد إفريقيا عودة التنافس بين القوى الكبرى كالصين وروسيا وتركيا وأوروبا ما جعلها مجالا حيويا للاستثمارات الاستراتيجية في المعادن والطاقة والموانئ والبنية التحتية. يعتبر "إيان تايلور": "أن إفريقيا أصبحت مركزا ثقل جديد للاقتصاد العالمي والدول التي تتأخر في بناء حضور اقتصادي قوي ستفقد نفوذها الجيوسياسي في المدى الطويل"². من هذا المنطلق جاء تركيز الجزائر على العمل المستمر لبناء حضورها الاقتصادي في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل وعمقها الإفريقي عموما.

ثانيا: تحولات الساحل الإفريقي:

رافق التدهور الأمني في مالي والنيجر ودول الساحل وجود ديناميات اقتصادية جديدة دفعت الجزائر إلى التركيز على مشاريع التنمية الطاقية مثل مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء والربط البري خط الألياف البصرية والتبادلات التجارية كل هذه المشاريع جاءت لتعزيز الاستقرار. "إن التنمية الاقتصادية في الساحل أصبحت شرطا للأمن وأن الجيواقتصاد حل محل الجيوسياسية في تفسير ديناميكيات المنطقة"³.

ثالثا: تأثير الأزمات الإقليمية:

أدت الأزمات في ليبيا ومالي ودول المنطقة إلى إعادة ضبط الأولويات الاقتصادية الجزائرية المرتبطة بالطاقة والأمن الغذائي وحتى تدفقات التجارة. وفق باري بوزان "الأزمات الإقليمية تعيد تشكيل شبكات الاعتماد المتبادل الاقتصادي وتفرض على الدول إعادة بناء مقاربتها الدبلوماسية"⁴.

1- بوزيد إلهام ، الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر: مقارنة مؤسسية، *المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية*، العدد 15، 2021.

2- Taylor, Ian, *Africa Rising?*, James Currey, 2014.

3- Bayart, Jean-François, *Global Africa*, Polity Press, 2018.

4- Buzan, Barry and Wæver, Ole, *Regions and Powers*, Cambridge University Press, 2007.

المطلب الثالث: تجليات التوجه الاقتصادي في الممارسة الدبلوماسية

تظهر جليا ملامح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الجديدة في إفريقيا والفضاء العربي والمتوسط في النمو المتزايد للاتفاقيات التجارية والمشاريع الطاقوية والشركات الصناعية وحتى في الزيارات الرسمية التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي.

أولا: الاتفاقيات التجارية والتعاونية:

وقعت الجزائر عشرات الاتفاقيات الاقتصادية في إفريقيا والفضاءين العربي والمتوسطي، وشملت عدة مجالات كالطاقة والأمن الغذائي والتجارة والنقل البحري وحتى الزراعة. يشير خالد الديب إلى أن "الاتفاقيات التجارية أصبحت أداة مركزية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بعد 2020؛ لأنها تحقق اندماجا تدريجيا في الاقتصاد الإقليمي"¹.

ثانيا: مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (نيجيريا - النيجر - الجزائر):

يمثل هذا المشروع أحد أهم التوجهات الجيواقتصادية في إفريقيا بطول يتجاوز 4000 كلم وقدرة تصديرية تصل إلى 30 مليار متر مكعب سنويا، ويوصف هذا المشروع على أنه "أحد أكبر مشاريع الطاقة الاستراتيجية في العالم وبوابة نحو إعادة تشكيل خريطة الغاز العالمية"².

وتعتبره الجزائر ورقة قوة جيواقتصادية تعزز به مكانتها وموقعها في السوق الأوروبية للطاقة والسوق الطاقوي عموما.

ثالثا: مشاريع صناعية وتصديرية جزائرية:

شهدت الجزائر نموا في الصناعات التحويلية والغذائية والصيدلانية والزراعية، مع توجه واضح نحو التصدير ضمن استراتيجية حكومية تهدف إلى تحويل البلاد من مستهلك إلى مصدر للمنتجات، وتُشكّل هذه المشاريع ركيزة أساسية لبناء نفوذ اقتصادي إقليمي ودولي وتنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد الريعي، ولجذب الاستثمارات المنتجة، وسعت الجزائر حافظتها العقارية الصناعية، إذ أعدت 3730 هكتارا في ولايات كالبوبيرة وتيارت، مع أولوية للمشاريع ذات القدرة التصديرية العالية.

رابعا: الزيارات الرسمية ذات الطابع الاقتصادي:

أصبحت الزيارات الرئاسية والوزارية تشمل ملفات الاستثمار والطاقة والأمن الغذائي والنقل والتحول الطاقوي والرقمنة حيث باتت هذه الملفات هي أساس النقاش أثناء هذه الزيارات ويتباحث الأطراف فيها كيفية الحصول على أفضل العروض الممكنة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستثمار والتعاون. "الدبلوماسية الاقتصادية تعتمد على الدبلوماسية الرئاسية كأقوى أداة لخلق شبكات النفوذ"³.

1- الديب خالد ، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا، مجلة السياسة والاقتصاد الدولي، العدد 9، 2022.

2- Energy Intelligence, Africa Gas Outlook, 2023.

3- Hocking, Brian, Economic Diplomacy, Palgrave Macmillan, 2013.

تكشف هذه التحولات والتجليات أن الجزائر تسير نحو دبلوماسية اقتصادية حديثة تركز على الإصلاح وتنويع الشراكات، غير أن فعاليتها تبقى مشروطة بالبيئة الإقليمية المتحركة، مما يستدعي فهما استشرافيا لمآلات هذا التوجه.

المبحث الثالث: استشراف آفاق التموقع الإقليمي والدولي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

في ظل انتقال مركز الثقل العالمي وتنامي الارتباط بين الاقتصاد والقوة السياسية، تعيش الدبلوماسية الاقتصادية لحظة تحول بنيوي، مما يفرض على الجزائر إعادة صياغة موقعها الإقليمي والدولي عبر رؤية استشرافية تعتمد تحليل السيناريوهات، ويقدم هذا المبحث قراءة لمسارات التموضع الممكنة للجزائر من منظور مقاربات القوة الإقليمية ودراسات المستقبل.

المطلب الأول: سيناريوهات التموقع الإقليمي

تستند هذه السيناريوهات إلى تحليل قدرة الجزائر على إعادة بناء نفوذها داخل محيطها الإقليمي المغاربي والساحل والصحراء وحوض المتوسط، ويعتبر هذا التحليل ضروريا بالنظر إلى أن الإقليم يمثل المجال الحيوي الأول للدول ذات القدرات المتوسطة كما تشير إليه الأدبيات الاستراتيجية.

أولا: سيناريو المحافظة:

استمرار الوضع دون تغييرات كبيرة، يفترض هذا السيناريو بقاء المنحنى العام للجزائر في سلسلتها الإقليمية عند مستوى الاستمرارية دون إجراء تحولات جوهرية في الأدوات المستعملة في قوتها، أو في طبيعة التهديدات أو بنية محيطها الجيوسياسي، وهو ما يتوافق مع أطروحات التحليل السلوكي للسياسة الخارجية التي تؤكد أن الدول تميل إلى التمسك بالمسارات المألوفة في غياب محفزات تغيير كبرى¹.

وتعكس فرضية الاستمرارية ما تشير إليه أدبيات القرار الخارجي من إن غياب الصدمات البنيوية سواء الداخلية أو الخارجية يدفع صانع القرار إلى تفضيل الخيارات التقليدية وإدارة البيئة عوضا عن إعادة تشكيلها².

كما أن بقاء نفس المحددات البنيوية كهشاشة المحيط الإقليمي وعدم وجود بؤاد تكامل واندماج مغاربي واستمرار وجود التهديدات العابرة للحدود يضعف فرص الانتقال إلى أدوار قيادية جديدة.

ثانيا: سيناريو التفعيل:

زيادة الاتفاقيات والمشاريع الطاقوية بالتالي دور أكبر إقليميا. يمثل هذا السيناريو مستوى أعلى من الانخراط، يقوم أساسا على الخروج من الانعزال إلى مبادرات ومشاريع إقليمية مهيكلية، وهو ما يتوافق مع "أطروحات الاعتماد المتبادل" التي تؤكد أن المشاريع الاقتصادية العابرة للحدود تحول الاقتصاد إلى رافعة نفوذ سياسي³.

1- بوزو محمد، تحليل السياسات الخارجية: مناهج ودراسات، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.

2- Houghton, David Patrick, *The Decision-Making Process in Foreign Policy*, Polity Press, 2007.

3- Keohane, Robert and Nye, Joseph, *Power and Interdependence*, Longman, 2001.

أهم ركائزه مشروع خط الغاز العابر للصحراء الذي يعد أكبر المشاريع الإفريقية وأيضاً مشاريع الربط البري الطرقي بين الجزائر ونيجيريا والنيجر وموريتانيا وبناء ممرات لوجيستية لربط شمال إفريقيا بغيرها، "إن هذه المشاريع تمثل الدولة قوة ناعمة صاعدة قادرة على نقل الجزائر من دور الفاعل التقليدي إلى الفاعل المؤثر في غرب إفريقيا"¹.

ثالثاً: سيناريو القيادة الإقليمية:

يمثل هذا السيناريو الخيار الأكثر طموحاً، إذ يقوم أساساً على تحويل الجزائر إلى قوة إقليمية مركزية عبر الجمع بين أدوات القوة الصلبة كالأمن الحدودي والطاقة، وأدوات القوة الناعمة كالتنمية والشركات والتعاون الاقتصادي، وهو ما يقدم انسجاماً أكبر مع إمكانيات الجزائر على المدى البعيد، وتتمحور مرتكزاته حول إنشاء رؤية مغربية متوسطة تقودها الجزائر اقتصادياً، وتحويل البلاد إلى مركز لوجستي للصادرات الإفريقية وطاقوي نحو أوروبا، فضلاً عن توجيه الاستثمار نحو الصناعات التحويلية لتعزيز القيمة المضافة الإقليمية، وتؤكد بعض الدراسات حول الاقتصاد السياسي الإقليمي "أن القيادة لا تبنى بالقدرات فقط بل بالقدرة على تشكيل قواعد اللعبة الإقليمية عبر المشاريع التكاملية الكبرى"².

المطلب الثاني: سيناريوهات التموقع الدولي

تمتلك الجزائر عناصر قوة كثيرة تؤهلها للانتقال من الدور الموقعي إلى الدور الفاعل داخل النظام الدولي خاصة في ظل تصاعد الطلب العالمي على الغاز وإعادة تشكيل مراكز النفوذ بين آسيا والغرب.

أولاً: الجزائر كفاعل مركزي في الأمن الطاقوي الدولي:

يقوم هذا السيناريو على تعزيز مكانة الجزائر داخل المنظومات الطاقوية العالمية، بما يرفع قدرتها التفاوضية وفق أدبيات الطاقة الدولية، وتتجلى أبعاده في: تعزيز الحضور في الأوبك ومنتدى الدول المصدرة للغاز، وتطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقات المتجددة، وتنويع الأسواق بعيداً عن الاعتماد الحصري على السوق الأوروبية. ويؤكد محمد السعيد إدريس أن الطاقة غدت مكوناً جوهرياً للقوة الوطنية الشاملة، وأن امتلاك الموارد الاستراتيجية يمنح قدرة إضافية على التأثير السياسي الدولي³.

ثانياً: الشراكات الاستراتيجية مع الصين وآسيا:

يمثل هذا السيناريو أحد أهم المسارات المستقبلية، ويرجع ذلك بالأساس إلى صعود آسيا كمركز جديد للاقتصاد العالمي، إذ تشير الأدبيات الصينية والغربية إلى أن التعاون مع الصين يعد مدخلاً لإعادة التوازن مع الغرب. وفي هذا السياق، حققت الجزائر عدة شراكات استراتيجية مع الصين في مجالات متعددة، تتمحور أساساً حول استقطاب الاستثمارات الصينية خاصة في البنية التحتية والصناعة، وإدماج الجزائر في سلاسل القيمة الآسيوية، وتعزيز

1- ثيو نور الدين، الجزائر وإفريقيا: رهانات الجغرافيا السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 213.

2- برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

3- محمد السعيد إدريس، الطاقة كقوة استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، 2022.

الربط البحري واللوجستي ضمن مبادرة الحزام والطريق، ويمنح هذا التوجه الجزائر مرونة في سياستها ويعزز نطاق تحركها الخارجي، ويُشكّل نافذة استراتيجية تتفادى بها الضغوط الجيوسياسية الأوروبية.

ثالثا: الاقتصاد كأداة لتوسيع النفوذ السياسي الدولي:

يُبنى هذا السيناريو على مبدأ القوة الاقتصادية المنعكسة للخارج التي تجعل من الاستثمار والتنمية والتعاون أدوات للتأثير، وتتمحور مساراته حول توظيف التعاون الاقتصادي مع إفريقيا والعالم العربي لتعزيز رصيد الجزائر داخل المنظمات الإقليمية والدولية كالاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، فضلا عن دعم الشركات الجزائرية للانتشار خارجيا واستخدام القوة الطاقوية لتقوية الموقف السياسي، وذلك من منظور أن الاقتصاد يعد "أكثر أدوات النفوذ فاعلية في بيئة دولية تتراجع فيها القوة العسكرية التقليدية"¹.

المطلب الثالث: شروط نجاح التوجه الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية

من أجل نجاح التوجه الاقتصادي وفعالته لا بد من توفر شروط نذكر منها:

أولاً: إصلاحات داخلية هيكلية: تتوافق دراسات الاقتصاد السياسي على أن أي دبلوماسية اقتصادية ناجحة تحتاج إلى قاعدة وطنية تشمل إصلاح مناخ الأعمال، وتعزيز الإنتاج الوطني، وتوسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورفع كفاءة الحوكمة والرقمنة. ويؤكد حسين صانع في هذا الصدد أن «التنافسية الداخلية ليست مكتملا للاقتصاد الخارجي بل شرط وجوده».

ثانياً: بناء شبكة دبلوماسية اقتصادية محترفة: يتطلب التوجه الاقتصادي شبكة من الممثلين المتخصصين الذين يملكون خبرة في الأسواق الخارجية والتمويل الدولي وجلب الاستثمارات، وتتمحور مرتكزات هذه الشبكة حول تكوين دبلوماسيين اقتصاديين متخصصين، وتعزيز التنسيق بين وزارتي الخارجية والاقتصاد، وتحويل السفارات إلى حاضنات ومنصات اقتصادية فعلية. ويرجع ذلك إلى أن "الدبلوماسية الاقتصادية أداة سيادية معقدة تتطلب خبرات متعددة الأبعاد"².

ثالثاً: إعطاء الفضاء الإفريقي أولوية استراتيجية: يمثل الفضاء الإفريقي المجال الطبيعي لتوسع الجزائر، إذ يُشكّل بعدها الإقليمي ومجالها الحيوي الأمثل لممارسة سياستها الاقتصادية والدبلوماسية، وتؤكد الدراسات والأدبيات الإفريقية أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن إفريقيا اقتصاديا، وتتمحور مسارات التطبيق حول مشاريع الطاقة والبنى التحتية، والتعاون في المجال الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، والانخراط في منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وتمكين المؤسسات الجزائرية من دخول أسواق غرب إفريقيا. ولا يعد الرهان على إفريقيا خيارا ظرفيا، بل مسارا بنويا للجزائر كي تتموقع داخل النظام الدولي. ويظهر الاستشراف أن التوجه الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية قادر على إنتاج تموقع إقليمي ودولي متقدم، وذلك بشروط أهمها تفعيل الآليات الداخلية والخارجية بشكل متوازن.

1- الشدادي عبد العزيز بن علي، القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية، دار المناهل، 2020.

2- السلمي عبد الرحيم المنار، الدبلوماسية الاقتصادية: المفهوم والرهانات، مجلة المستقبل العربي، 2020.

الخاتمة:

في ختام المعالجة التحليلية للإشكالية المدروسة خلصت الدراسة لما يلي: يمثل التوجه الاقتصادي الحالي تحولا نوعيا في عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية، إذ انتقل الاقتصاد من موقع متغير ثانوي إلى موقع المحدد المشارك للمكانة الدولية، دون أن يحل بشكل كلي محل الثقل الجيوسياسي التقليدي حيث أفضت الجهود المبذولة مدعومة بحزمة من الإصلاحات الداخلية أبرزها قانون الاستثمار إلى تعزيز العوائد الاستراتيجية للجزائر تحديدا في مجالات النفوذ الحيوي كأمن الطاقة وخدمة العمق الإفريقي.

بالرغم من الإرادة السياسية الواضحة فإن تحقيق التموقع التنافسي المستدام يظل مرهونا بالقدرة على تجاوز التحديات البنيوية الداخلية التي تعيق في بعض الأحيان ترجمة الاتفاقيات الدبلوماسية إلى استثمارات. إن التموضع الدولي للجزائر يتجه نحو إدارة التوازنات بين الأقطاب التقليدية والأخرى الصاعدة مع التركيز على تنويع مسالك الاعتماد كاستراتيجية للحفاظ على السيادة الوطنية في القرار الاقتصادي.

الإقتراحات:

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها، تُقترح التوصيات الاستراتيجية التالية بهدف تعظيم العائد الاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

- **ترشيد الأداء:** إنشاء وحدات تقييم ومراقبة ومتابعة مركزية ضمن وزارة الشؤون الخارجية، تتولى قياس مؤشرات الأداء الرئيسية للدبلوماسية الاقتصادية.

- **تمكين الكفاءات:** الاستثمار في التكوين المستمر للكوادر الدبلوماسية وتحويلها إلى محفزات فعلية للاستثمار وفق المعايير العالمية.

- **التعمق في الاندماج الإقليمي:** رفع قدرة الجزائر التفاوضية ككتلة اقتصادية، والتنويع بين العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

- **ترسيخ الشفافية:** تحقيق درجات عليا من الشفافية والمساءلة في مناخ الأعمال الداخلي بوصفها شرطا لبعث الثقة لدى المستثمر الخارجي.

- **الأولوية الإفريقية البنيوية:** اعتماد الفضاء الإفريقي كخيار استراتيجي بنيوي لا ظرفي، إلى جانب الإصلاحات الداخلية وكفاءة الشبكة الدبلوماسية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

- برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

- بوزو محمد، تحليل السياسات الخارجية: مناهج ودراسات، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.

-الشدادى عبد العزيز بن علي، القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية، دار المناهل، 2020.

المقالات

-بوزيد إلهام ، الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر: مقارنة مؤسساتية، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 15، 2021.

-برحو نادية وجلطي غالم، أهمية ودور الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 9، العدد 2.

-الديب خالد ، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا، مجلة السياسة والاقتصاد الدولي، العدد 9، 2022.

-سعدون أ. ومحي الدين صفى، الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، المجلة الجامعية، العدد 37.

-السلمى عبد الرحيم المنار، الدبلوماسية الاقتصادية: المفهوم والرهانات، مجلة المستقبل العربي، 2020.

-محمد السعيد إدريس، الطاقة كقوة استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، 2022.

-ثيو نور الدين، الجزائر وإفريقيا: رهانات الجغرافيا السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 213.

القوانين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 22 □ 18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار. الجريدة الرسمية رقم 50، 28 يوليو 2022

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

Aissaoui, Ali, *Algeria Energy Policy: Security of Supply and Regional Integration*, Institute for Energy Studies, 2016.

Bayart, Jean-François, *Global Africa*, Polity Press, 2018.

Buzan, Barry and Wæver, Ole, *Regions and Powers*, Cambridge University Press, 2007.

Hill, Christopher, *The Changing Politics of Foreign Policy*, Palgrave Macmillan, 2003.

Hocking, Brian, *Economic Diplomacy*, Palgrave Macmillan, 2013.

Houghton, David Patrick, *The Decision-Making Process in Foreign Policy*, Polity Press, 2007.

Keohane, Robert and Nye, Joseph, *Power and Interdependence*, Longman, 2001.

Krugman, Paul, *International Economics*, Pearson, 2020.

Looney, Robert, *Handbook of Emerging Economies*, Routledge, 2019.

Taylor, Ian, *Africa Rising?* James Currey, 2014.

المقالات

Baldwin, David, The Old and New Significance of Political Economy in Diplomacy, *Review of International Studies*, Vol. 30, No. 3, 2004.

Luttwak, Edward, *From Geopolitics to Geo-Economics*, *The National Interest*, No. 20, 1990.

التقارير

Energy Intelligence, *Africa Gas Outlook*, 2023.